العرب
الخميس 2021/11/11
السنة 44 العدد 12237

الهند تتحرك للتخفيف من مخاطر عودة طالبان إلى الحكم

نيودلهي تستضيف أول اجتماع أمني إقليمي بشأن التعامل مع الحكام الجدد في أفغانستان

دفعت الهند بمساع للتخفيف من عواقب سيطرة حركة طالبان على الحكم في أفغانستان، حَيث استضافت نيودلهي الأربعاء أول اجتماع أمني إقليمي حول كيفية التعامل مع الحكام الجدد في كابول، في خطوة تأتي في أعقاب توترات شهدها إقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان وسط مخاوف من أن تحفز عودة طالبان إلى الحكم المتمردين الإسلاميين في هذا الإقليم على تصعيد هجماتهم.

الهجمات الأخيرة في كشمير ترغم الهند على التحرك

نيودلهي – استضافت نيودلهي الأربعاء اجتماعا أمنيا حضره دبلوماسيون ومحللون أمنيون من دول مجاورة لأفغانستان في خطوة تعكس سعي الهند للتحرك للتخفيف من استيلاء حركة طالبان على الحكم في كابول على استقرارها خاصة بعد ما شهده إقليم كشمير من توترات مؤخرا.

واستثنى الاجتماع الصين وباكستان التي نجحت في استعادة نفوذها في أفغانستان بعد سيطرة طالبان على الحكم في أغسطس الماضي عقب انهيار القوات الحكومية المدعومة من الغرب.

أجيت دوفال
للتطورات في أفغانستان تداعيات على جيرانها والمنطقة

وحضر ممثلون عن الهند وإيران وروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان الحوار الأمني الإقليمي بشأن أفغانستان في نيودلهي، والذي عُقد بعد مرور ثلاثة أشهر على انسحاب القوات الأميركية والغربية من كابول.

وقال أجيت دوفال أبرز مستشار أمني للحكومة الهندية "كنا جميعا نراقب عن كثب التطورات في هذا البلد. ولهذه التطورات تداعيات مهمة ليس فقط على شعب أفغانستان ولكن أيضا على جيرانها وعلى المنطقة".

واستعادت باكستان نفوذها في كابول منذ الإطاحة بالحكومة المدعومة من الغرب في أغسطس، وتأمل طالبان في جذب استثمارات من الصين لإعادة بناء اقتصادها الذي انهار بعد وقف المساعدات الغربية.

وغابت الدولتان عن اجتماع نيودلهي، فتذرعت الصين بأن لديها ارتباطات أخرى في هذا الموعد، في حين قاطعت باكستان الاجتماع واتهم مستشار الأمن القومي الباكستاني مؤيد يوسف الهند الأسبوع الماضي بأنها الطرف "المفسد" في المنطقة.

وعقدت الهند أول اجتماع رسمي لها مع مسؤولي طالبان الشهر الماضي في قطر، واجتمع عدد من ممثلي الحكومات المشاركة في المؤتمر كذلك مع حكام طالبان الجدد.

ويقول خبراء أمنيون مستقلون ودبلوماسيون هنود سابقون خدموا في أفغانستان في السنوات القليلة الماضية إن التعامل مع طالبان مطلوب لمعادلة نفوذ باكستان والصين في أفغانستان.

ولم يتضح ما إذا كانت الهند قد دعت طالبان لحضور الاجتماع.

وبدأ أمير خان متقي القائم بأعمال وزير الخارجية في حكومة طالبان زيارة تستمر ثلاثة أيام إلى باكستان الأربعاء. وأبدى متحدث باسم طالبان في كابول تفاؤله بشأن اجتماعات عقدت في إسلام آباد وموسكو وطهران ونيودلهي، قائلا إنها أظهرت أهمية أفغانستان في المنطقة.

وقال المتحدث باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد "نحن متفائلون لأن المنطقة بأسرها تحتاج إلى استقرار وأمن أفغانستان (...) الاجتماعات التي ستعقد تمهد الطريق للتفاهم ونأمل أن تكون مفيدة لأفغانستان".

وتعهد مانحون دوليون في الأسابيع القليلة الماضية بمساعدات تزيد قيمتها على 1.1 مليار دولار لأفغانستان. ويفر الآلاف من الأفغان من البلاد يوميا هربا من الفقر والجوع اللذين تفاقما منذ تولي طالبان السلطة.

وتأتي هذه التطورات في وقت لا تُخفي فيه نيودلهي مخاوفها من سيطرة طالبان على الحكم في أفغانستان وعواقب ذلك على إقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان والذي كان قد شهد بالفعل هجمات مؤخرا.

ويشكل المسلمون غالبية في هذا الإقليم الذي كثف فيه المتمردون من هجماتهم التي تستهدف قوات الأمن الهندية في وقت سابق.

وقتل في الشهرين الماضيين حوالي أربعين شخصا في عمليات إطلاق نار واشتباكات في المنطقة الواقعة في منطقة الهملايا.

ودعا رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في وقت سابق إلى جهود دولية لمنع أفغانستان من التحول من جديد إلى ملاذ "للتطرف والإرهاب".

وإقليم كشمير مقسوم بين الهند وباكستان منذ استقلال البلدين عام 1947. ويطالب كلاهما بالسيطرة عليه بالكامل، ما تسبب في اثنتين من الحروب الثلاث التي دارت بينهما.

ولم تنسب نيودلهي صراحة مسؤولية التصعيد الأخير إلى سيطرة طالبان على أفغانستان، لكنها كثفت دورياتها في محيط الشطر الباكستاني من كشمير وعززت بعض المخيمات العسكرية، وفق ما أفاد سكان وضباط أمن طالبين عدم ذكر أسمائهم.

وطرح مودي مخاوف الهند على الرئيس الأميركي جو بايدن. وأعلن خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر أنه يجب عدم السماح لأي بلد باستخدام الهند "أداة لتحقيق مصالحه الخاصة الأنانية"، ما اعتبر موجها ضمنا إلى باكستان الداعم الأساسي لحركة طالبان خلال حكمها السابق بين 1996 و2001.

وإن كانت إسلام آباد قد امتنعت هذه المرة عن الاعتراف بحكم طالبان الجديد، فإن نيودلهي تتهم باكستان بتحريك مجموعتي "عسكر طيبة" و"جيش محمد" المتمركزتين على أراضيها واللتين تنسب إليهما العديد من الهجمات في كشمير، وهي اتهامات تنفيها باكستان.

وساندت الهند النظام الشيوعي في كابول إلى أن أطاحه المجاهدون عام 1992. وفي العام 2001 ساعدت الهند القوات الدولية بقيادة أميركية التي غزت البلاد وطردت حركة طالبان من السلطة، وكانت من أكبر الجهات المانحة للحكومة التي أسقطها الإسلاميون المتطرفون في أغسطس.

وقاتل ناشطون أفغان إلى جانب متمردي كشمير في الثمانينات والتسعينات. وقال مقاتل سابق من كشمير إن حوالي عشرين أفغانيا من "الضيوف المجاهدين" قتلوا وأسر عشرة آخرون.

وتخشى الهند دخول أسلحة ومقاتلين من جديد إلى المنطقة. وقال رئيس هيئة أركان القوات الهندية الجنرال مانوج موكوند نارافان "ما يمكننا قوله لدى استخلاص العبر من الماضي هو أنه حين كان نظام طالبان السابق في السلطة واجهنا بالتأكيد في ذلك الوقت إرهابيين أجانب من أصل أفغاني في جامو وكشمير". وتابع "هناك بالتالي ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا قد يتكرر".

ومن المستحيل تنظيم احتجاجات في كشمير بسبب القيود التي تفرضها الهند منذ أن ألغت الحكم شبه الذاتي في المنطقة عام 2019. غير أن البعض في كشمير رحبوا بصمت بانتصار طالبان متطلعين بدورهم إلى تحقيق انتصار.

جوزيب بوريل يضغط على القادة الأوروبيين لتشكيل قوة عسكرية

بروكسل – يستعد مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل لتكريس المزيد من الضغوط على القادة الأوروبيين لتشكيل قوة عسكرية مشتركة، وهي فكرة كان قد طرحها خلال الانسحاب الفوضوي للولايات المتحدة من أفغانستان في أغسطس الماضي.

ولطالما وجه بوريل انتقادات لاذعة لغياب الاستقلالية العسكرية للاتحاد الأوروبي للتعاطي مع الأزمات.

وأفادت مقتطفات من مسودة بيان مسربة الأربعاء أنه من المقرر أن يحذر بوريل الاتحاد بخصوص ضرورة الموافقة على عقيدة طموحة كأساس للعمل العسكري المشترك في الخارج، تشمل قوة حل أزمات يمكن نشرها.

وسيقدم بوريل لزملائه المفوضين الأوروبيين المسودة الأولى لهذه "البوصلة الاستراتيجية" التي تعتبر أقرب شيء يمكن أن يمتلكه الاتحاد الأوروبي لعقيدة عسكرية، كما أنها تشبه "المفهوم الاستراتيجي" لحلف شمال الأطلسي الذي يحدد أهداف الحلف.

بوريل يطرح رؤية استراتيجية للاتحاد الأوروبي

ووفقا للمسودة التمهيدية، سيقول مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي إن "أوروبا في خطر".

وسيشدد على أن حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة يبقى مسؤولا بشكل أساسي عن الدفاع المشترك عن أوروبا.

وبالرغم من أنه لدى الدول الأوروبية جنودا مدربين تدريبا عاليا وقوات إلكترونية وبحرية وجوية، فإنه يحدث ازدواج للموارد عبر 27 جيشا، ومهام الاتحاد الأوروبي للتدريب والمساعدة متواضعة في الحجم.

كما تنقص الدول الأعضاء القدرات اللوجستية والقيادية والسيطرة التي تملكها الولايات المتحدة، كذلك لا يمكنها مجاراتها في جمع المعلومات الاستخباراتية.

ويعتبر تقييم التهديد المنفصل سريا، لكن دبلوماسيين يشيرون إلى الدول المفككة على حدود أوروبا كمناطق يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى إرسال قوات حفظ سلام لها أو إجلاء مواطنين.

وسيبحث وزراء الخارجية والدفاع في الاتحاد الأوروبي القضية الاثنين بهدف الاتفاق على وثيقة سياسية نهائية في مارس.

وبمباركة الرئيس الأميركي جو بايدن في إعلان مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الشهر الماضي، يرى الاتحاد الأوروبي أنه يمكن أن يكون حليفا أكثر فائدة للولايات المتحدة إذا طور قدرات عسكرية قائمة بذاتها.

ومع أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حرم الاتحاد من قوة عسكرية فإنه أعطى باريس فرصة لدفع طموحاتها للقيام بدور أكبر في الدفاع بالاتحاد الأوروبي مع برلين.

ويقول دبلوماسيون إن علامات التحذير كثيرة، بما فيها سياسة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب "أميركا أولا" التي قوضت أولويات الاتحاد الأوروبي.

> مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي سيحذر لدى تقديمه مسودة «بوصلة استراتيجية» قادة التكتل من أن أوروبا في خطر

ولم ينشر الاتحاد بعد مجموعات قتالية بحجم كتيبة في أزمة، على الرغم من التقدم الذي تحقق في إنشاء صندوق دفاع مشترك لتطوير الأسلحة معا منذ أواخر عام 2017.

ومن المقرر أن يقول بوريل إن البوصلة الاستراتيجية ليست مجرد وثيقة أخرى للاتحاد الأوروبي، في إشارة إلى الإخفاقات السابقة في الدفاع.

وقال بوريل في تقديم المسودة "الاختلاف هذه المرة يكمن في السرعة التي يتغير بها السياق الجغرافي السياسي، الأمر الذي يجعل اتخاذ إجراء أكثر إلحاحا. كل التهديدات التي نواجهها تتزايد وقدرة الدول الأعضاء على التصدي لها غير كافية وتتراجع".

شبح التقسيم يخيم على إثيوبيا مع تصاعد القتال بين أطراف النزاع

أديس أبابا – حذرت الأمم المتحدة الأربعاء من خطر ماثل على إثيوبيا يتمثل في تقسيم البلاد، على وقع تصاعد القتال بين قوات تيغراي والقوات الحكومية التي تسعى إلى صد هجوم محتمل للمتمردين على العاصمة أديس أبابا.

وقال مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي الأربعاء، خلال كلمة له أمام البرلمان الأوروبي، إن الوضع في إقليم تيغراي أصبح "مأساويا"، محذرا من أن "تقسيم البلد أصبح خطرا ماثلا".

وقال إن الأمم المتحدة "تعول على الدعم الإنساني من قارة أوروبا"، في ما يتعلق بالوضع الإنساني في إثيوبيا.

وجاء ذلك في وقت تزايدت فيه الاتهامات لأطراف النزاع بارتكاب انتهاكات في إثيوبيا، خاصة في ظل الحصار الذي تفرضه القوات الإثيوبية على إقليم تيغراي.

واعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش الأربعاء أن "الحصار الفعلي" الذي تفرضه الحكومة الإثيوبية على إقليم تيغراي، يمنع ضحايا الاغتصاب من الحصول على الرعاية الصحية الملائمة.

ويأتي تقرير هيومن رايتس ووتش بالتزامن مع اتهام منظمة العفو الدولية "أمنستي" في تقرير، متمرّدين من إقليم تيغراي في شمال إثيوبيا باغتصاب نساء والاعتداء عليهن بالضرب في إقليم أمهرة المجاور في أغسطس الفائت.

واتهمت هيومن رايتس ووتش الأطراف المتحاربة بارتكاب أعمال عنف جنسي واستهداف منشآت الرعاية الصحية بشكل متعمد، وقامت بتوثيق الصدمات النفسية والجسدية التي عانت منها ضحايا الاغتصاب، اللواتي تراوحت أعمارهن بين ست وثمانين سنة.

وقالت إن "الحصار الفعلي الذي تفرضه الحكومة على تيغراي منذ يونيو يضاعف من معاناة الضحايا" عبر حرمانهن من الرعاية الصحية والنفسية العاجلة.

فيليبو غراندي
تقسيم إثيوبيا أصبح خطرا ماثلا وتيغراي تشهد وضعا مأساويا

وبحسب التقرير فإن ضحايا الاغتصاب بحاجة إلى العلاج من الأمراض المنتقلة جنسيا، ومن كسور في العظام وإصابات الطعن وتوتر ما بعد الصدمة.

وقالت نيشا فاريا، مديرة مناصرة حقوق المرأة في هيومن رايتس ووتش، "بعد عام على بدء النزاع المدمر في تيغراي، فإن الناجيات من العنف الجنسي – من الاغتصاب الجماعي إلى العبودية الجنسية – ما زلن بحاجة ماسة إلى الرعاية الصحية وخدمات الدعم".

وأضافت "لم تتعرض نساء وفتيات تيغراي لانتهاكات مروعة فحسب، بل يواجهن أيضا نقصا في الطعام والدواء وغير ذلك من أشكال الدعم التي هن بأمس الحاجة إليها لإعادة بناء حياتهن".